[بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

" القضاء والقدر ركيزة أفعال العباد "
" دراسة تمهيدية "

تأليف:

أحمد إسماعيل إبراهيم النسل

٢٠٠٨/٢٠٠٩م

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل هادي له ، واشهد أن لا اله إلا الله وان محمدا رسول الله .

لقد شغلت هذه المسألة " القضاء والقدر ركيزة أفعال العباد الفرق الإسلامية قديماً،وحديثاً تحت عدة عناوين: منها " الجبر والاختيار أو أفعال العباد أو حرية الإرادة أو القضاء والقدر" وهذه المسميات لها معنى واحد ، ولكن البحث في أي منها لابدَّ أن يتطرق ليشملها جميعاً وهو أن كل ما يحدث من الإنسان من أفعال هل هو حر في إحداثه أم مجبور فيه ؟ ومع الخوض في هذه المسألة المهمة وتوضيح كل من الفرق الإسلامية منهجه على وفق نظرة هذه الفرق المستمدة " على حسب زعمهم " من الكتاب والسنة، وقد آثرت كتابة هذا البحث المتواضع، وهي لا تعدوا عن عدة وريقات وسميتها دراسة تمهيدية نظراً لاختصار هذا البحث ولتكون منارة لمن يكتب ويوسع هذا البحث ليكون شاملاً فيما بعد:

المؤلف:

أحمد إسماعيل إبراهيم التل

٢٠٠٩م

المبحث الأول: القضاء والقدر مع أهل اللغة والشرع :

تمهيد:

إن مسألة القضاء والقدر من المسائل التي شغلت أذهان المسلمين قديماً وحديثاً، ومن قبلهم أهل الملل وحتى الفراعنة الذين يؤمنون باليوم الآخر على حسب معتقدهم، فكان لا بد من بيان المعنى اللغوي والشرعي لمعنى القضاء والقدر، ورأي مجموعة من جمهرة العلماء اللغويين ونظرة أهل الشرع الإسلامي، وخاصة أن أكثر الناس لا يستطيعون التمييز بين القضاء والقدر، وتعد هذه دراسة تمهيدية، ومدخل لدراسة معمقة للقضاء والقدر في المستقبل القريب، وهذه الدراسة التمهيدية تهدف إلى تبسيط مسألة القضاء والقدر، والابتعاد عن الشركيات من التنجيم وقراءة ما يدعى الكف والأبراج التي جاء الإسلام ليبطلها من خلال الحديث الشريف الذي أخرجه الحاكم وهو على شرط البخاري ومسلم في صحيحهما فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب عودا على بدء حفظ أو من الكتاب ثنا أحمد بن شيبان الرملي ثنا عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن عبد الملك بن عمير عن بن عباس رضى الله تعالى عنهما قال أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بغلة أهداها له كسرى فركبها بحبل من شعر ثم أردفني خلفه ثم سار بي مليا ثم التفت فقال يا غلام قلت لبيك يا رسول الله قال أحفظ الله يحفظك احفظ الله تجده أمامك تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة وإذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله قد مضى القلم بما هو كائن فلو جهد الناس أن ينفعوك بما لم يقضه الله لك لم يقدروا عليه ولو جهد الناس أن يضروك بما لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه فإن استطعت أن تعمل بالصبر مع اليقين فافعل فإن لم تستطع فاصبر فإن في الصبر على ما تكرهه خيرا كثيرا واعلم أن مع الصبر النصر واعلم أن مع الكرب الفرج واعلم أن مع العسر اليسر"[1]

المطلب الأول: القضاء والقدر لغة:

[1] المستدرك للحاكم النيسابوري، كتاب **كتاب معرفة الصحابة رضى الله تعالى عنهم**، رقم الحديث٦٣٠٣.

١- **القضاء** لغة: يقول مختار الصحاح القضاء الحكم والجمع الأقضية و القضية مثله والدمع القضايا و قضى يقضي بالكسر قضاء أي حكم ومنه قوله تعالى:**[وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا]** [٢]وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضى حاجته وضربه فقضى عليه أي قتله كأنه فرغ منه، و قضى نحبه مات، وقد يكون بمعنى الداء، والنهاء، تقول قضى دينه، ومنه قوله تعالى **[وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الكِتَابِ]** [٣] ، وقوله تعالى: **[وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ]** [٤] أي أنهيناه اليه، وأبلغناه ذلك، وقال الفراء في قوله تعالى:**[ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ]** [٥] يعني امضوا الي كما يقال قضى فلان أي مات ومضى، وقد يكون بمعنى الصنع والتقدير، يقال قضاه أي صنعه وقدره ..... [٦]

٢- **القدر** لغة: من ق د ر قدر الشيء مبلغه قلت وهو بسكون الدال وفتحها ذكره في التهذيب والمجمل وقدر الله و قدره بمعنى وهو في الأصل مصدر قال الله تعالى وما **[وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ]** [٧] أي ما عظموه حق تعظيمه القدر، و القدر أيضا ما يقدره الله من القضاء، ويقال مالي عليه مقدرة بكسر الدال وفتحها، أي قدرة ومنه، قولهم المقدرة تذهب الحفيظة، ورجل ذو مقدرة بالضم أي ذو يسار، وأما من القضاء والقدر، فالمقدرة بالفتح لا غير، و قدر على الشيء قدرة، و قدرانا أيضا بضم القاف، وقدر

---

[2] الإسراء:٢٣.

[3] الإسراء:٤

[4] الحجر:٦٦.

[5] يونس:٧١.

[6] الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، تحقيق محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون،١٤١٥هـ،١٩٩٥م، ط جديدة، ص ٢٢٦.

[7] الأنعام:٩١.

يقدر قدرة، لغة فيه كعلم يعلم، ورجل ذو قدرة أي يسار، و قدر الشيء أي قدره من التقدير. [8]

وهو على وجهين:

أحدهما الحد الذي عليه يخرج الشيء وهو جعل كل شيء على ما هو عليه من خير أو شر من حسن أو قبح من حكمة أو سفه وهو تأويل الحكمة أن يجعل كل شيء على ما هو عليه ويصيب في كل شيء الأولى به وعلى مثل هذا قوله إنا كل شيء خلقناه بقدر.

والثاني بيان ما عليه يقع كل شيء من زمان ومكان وحق وباطل وما له من الثواب والعقاب وعلى مثل أحد هذين المروى عن رسول الله عند سؤال جبريل عليه السلام إياه عن الإيمان أن قرن ما ذكرنا بالقدر خيره وشره من الله.

فالأول نحو خلق الشيء على ما هو عليه قائم ذلك في أفعال الخلق من خروجها على ما لا يبلغه أوهامهم من الحسن والقبح ولا يقدرها عقولهم فثبت أنها خرجت على ذلك بالله سبحانه.

والثاني: لا يحتمل منهم تقدير أفعالهم من الزمان والمكان ولا يبلغه علمهم فمن ذلك الوجه أيضا لا يحتمل أن يكون بهم وهي غير خارجة عن الله وقال الله تعالى وقدرنا فيها السير وقال إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين. [9]

المطلب الثاني: القضاء بين الفقه والعقيدة

فهناك من يستغرب من هذا المطلب كما هو معلوم لأهل العقيدة أن القضاء والقدر مختص بالعقيدة والأمور الغيبية، وأما الفقه فقد تناول القضاء من منظور آخر وهو فض النزاع بين المتخاصمين، وإرجاع الحقوق لأصحابها " العدل "، ولا نريد الإطالة، ولهذا يقسم العلماء القضاء إلى قسمان:

---

[8] الرازي، ، **مختار الصحاح**، ص ٢١٩.

[9] الماتريدي، أبو منصور، **التوحيد**، تحقيق فتح الله خليف، الإسكندرية، مصر، دار الجامعات المصرية، ط بدون، النشر بدون، ص٣٠٧.

١- قسم فقهي.

٢- قسم عقائدي.

فأما القسم الفقهي: هو الحكم بين المتنازعين في مسألة معينة يدعي كل من المتنازعين أن الحق له فيحكم القاضي الذي ولاه ولي الأمر للفصل بين المتنازعين.

وأما القسم العقائدي: هو علم الله تعالى المسبق بأحوال الناسي منذ الأزل " وسنأتي له في حينه "

وذكر الزهري بأن القضاء يروى على عدة أوجه منها:

١- الأمر التشريعي ألتكليفي: **[وَقضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبالوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا]** [١٠] أي بمعنى أمر.

٢- الإخبار والإعلام: **[وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا]** [١١]

٣- أنهى وأتم: **[وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا]** [١٢]

٤- الإيجاد على وجه الإبداع والإحكام والإتقان: **[فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ]** [١٣]

٥- بمعنى الإرادة والمشيئة: يتخذ **[مَا كَانَ للهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ]** [١٤]

٦- الأمر الكوني النافذ: **[بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ]** [١٥] أي إذا قدر أمراً وأراده فإنه لا بد أن ينفذ بمجرد قوله تعالى له كن. [١٦]

---

[10] الإسراء:٢٣.

[11] الإسراء:٤

[12] الأنفال:٤٢

[13] فصّلت:١٢.

[14] مريم:٣٥.

المطلب الثالث: القضاء والقدر في نظر الشريعة الإسلامية:

وبعد ذكر القضاء والقدر في اللغة وتعريفهما وتأكيد على الأقسام وبعد الإطلاع على المعنى الشرعي نجد أن المعنى اللغوي موافق لمعنى الشريعة الإسلامية، وقد ورد معنى القضاء والقدر الشرعيين بعدة معان منها:

أ- القضاء: يقول الإمام الأشعري: " هو إرادة[١٧] الله الأزلية المتعلقة بالأشياء على وفق ما توجد عليه في وجودها الحادث، مثل إرادة الله منذ الأزل بخلق الإنسان على الأرض "، وهو ملتقي مع المعنى اللغوي وهو إتمام الشيء وإمضائه.

ب- القدر: إيجاد الله للأشياء على مقاديرها المحددة بالقضاء في ذواتها وصفاتها، وأفعالها وأحوالها، وأزمنتها وأمكنتها وأسبابها، كإيجاد الله للإنسان فعلاً " أي على أرض الواقع " طبقاً لما في قضائه الذي قدره. ويلتقي مع معناه اللغوي وهو مقدار الشيء وكميته.

ت- المعنى الآخر: ما نقل عن الماتريدية وهو بأن القضاء هو الخلق الراجع إلى التكوين.

والقدر: هو التقدير وهو جعل الشيء بإلاردة على مقدار محدد قبل وجوده؛ ثم يكون وجوده في الواقع بالقضاء على وفق التقدير.[١٨]

ومن هنا صح أن نعرف " القضاء والقدر " بأنهما علم الله تعالى الأزلي بكل ما أراد إيجاده من العوالم، والخلائق، والأحداث، والأشياء، كما هو حين يقتضي بوجوده

---

[15] البقرة:١١٧.

[16] بخيت، محمد حسن مهدي، **القول المبين في أهم قضايا علم أصول الدين**،الأزهر،١٤٢١هـ،٢٠٠٠م،،ط١،ص٤٣٣.

[17] وهي صفة أزلية تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه./ راجع بحثنا بعنوان **مصطلحات في العقيدة الإسلامية**. ص١٨.

[18] حبنك الميداني، **العقيدة الإسلامية وأسسها**، دمشق، سورية، دار القلم،١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م،ط١٢،ص٦٢٦.

في كميته، وكيفيته، وصفته، وزمانه، ومكانه، وأسبابه ومقدماته، ولا يتغير هيئته من نقص أو زيادة ولا صفة حال من الأحوال وذلك:

١- لسعة علم الله تعالى الذي علم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وعظيم قدرته عز وجل التي لا يحدها شيء، ولا يعجزها شيء، فما شاء الله تعالى كان، وما لم يشأ لم يكن.

٢- لربطه تعالى الوجود كله بقانون السنن الذي يحكم كل أجزاء الكون علوية وسفلية على حد سواء. [١٩]

فالقضاء والقدر من اختصاص الله تعالى وحده، وله وحده السلطة المطلقة، والملائكة عليها تنفيذ ما أمرهم الله تعالى، فلله الأمر من قبل ومن بعد.

[19] الجزائري، أبي بكر، **عقيدة المؤمن**، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م، ط١، ص ٢٧٠.

المبحث الثاني: القضاء والقدر أصل من أصول الدين

المطلب الأول: حكم الإيمان بالقضاء والقدر:

فالإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان، فمن أنكر القضاء والقدر فقد أنكر ما علم من الدين بالضرورة، وذلك مصداقاً لحديث رسول الله حيث قال في الحديث الطويل الذي أخرجه مسلم فقال: أبو خيثمة زهير بن حرب. حدثنا وكيع، عن كهمس، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر. وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري. وهذا حديثه: حدثنا أبي. حدثنا كهمس، عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر؛ قال:كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني. فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر. فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد. فاكتنفته أنا وصاحبي. أحدنا عن يمينه والأخر عن شماله. فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي. فقلت: أبا عبد الرحمن! إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم. وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر. وأن الأمر أنف. قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني. والذي يحلف به عبد الله بن عمر! لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبا فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر. ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب، قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب. شديد سواد الشعر. لا يرى عليه أثر السفر. ولا يعرفه منا أحد. حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فاسند ركبتيه إلى ركبتيه. ووضع كفيه على فخذيه. وقال: يا محمد! أخبرني عن الإسلام. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتقيم الصلاة. وتؤتي الزكاة. وتصوم رمضان. وتحج البيت، إن استطعت إليه سبيلا" قال: صدقت. قال فعجبنا له. يسأله ويصدقه. قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: "أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر. وتؤمن بالقدر خيره وشره" قال: صدقت. قال: فأخبرني عن الإحسان. قال: "أن تعبد الله كأنك تراه. فإن لم تكن تراه، فإنه يراك". قال: فأخبرني عن الساعة. قال: "ما المسؤول عنها

بأعلم من السائل" قال: فأخبرني عن أمارتها. قال: "أن تلد الأمة ربتها. وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء، يتطاولون في البنيان". قال ثم انطلق. فلبثت مليا. ثم قال لي: "يا عمر! أتدري من السائل؟" قلت: الله ورسوله أعلم. قال: "فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم". [٢٠]

وروى أحمد في مسنده: فقال: " حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن أبي حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال–لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره." [٢١]

فمن أنكر القضاء والقدر أو أحدهما، أو كليهما، فقد خرج من ملة الإسلام " وهو موضع إجماع عند المسلمين " لأنه أنكر ما علم من الدين بالضرورة فهو كافر خالد في جهنم وكما قال عبد الله ابن عمر " رضي الله عنهما " لو أنفقوا مثل جبل أحد ذهباً ما تقبل من أحدهم حتى يؤمنوا بالقضاء والقدر.

<u>كيف الإيمان بالقضاء والقدر؟</u>

وغم أن الناس مطالبون بالإيمان بالقضاء والقدر، فالله وحده من يرزق ويمنع، ويؤتي الملك من يشاء ويتزعه متى شاء، ولكن الناس لا يعرفون كيفية الإيمان بالقضاء والقدر، فلا بد من التسليم المطلق والإيمان بأن الله تعالى هو الموكل بالكون، ولا يخرج شيء عن إرادته، والكون سائر على وفق ما قدره الله تعالى.

---

[20] **صحيح مسلم، كتاب الإيمان،باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى. وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقه، رقم الحديث٨.**

[21] مسند أحمد بن حنبل، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله تعالى عنهما –/ وراجع مسند أبو يعلى رقم الحديث ٣٥٢
.

وهنا لا بد من جانبان للإيمان بالقضاء والقدر:

أ- التصديق بأن الباري عز وجل عالم بالمخلوقات جميعاً منذ الأزل، ومستقبلاً من حياة وموت وبعث.

ب-التصديق بأن المخلوقات وجدت بإرادته وفق علمه الأزلي، ولهذا يقول النووي: " قال الخطابي: قد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إجبار الله سبحانه العبد وقهره على ما قدره وقضاه، وليس الأمر كما بتوهمه البعض، وإنما معناه: الإخبار عن تقدم علم الله تعالى بما يكون من اكتساب العبد وصدورها عن تقدير منه، وخلق لها خيرها وشرها، وقد سئل عبد الله بن عمر " رضي الله عنهما " عمن يرتكب الموبقات ويقولون كان ذلك في علم الله فغضب وقال: كان ذلك في علمه، ولم يكن علمه يحملهم عليها، فالله تعالى يعلم بعلمه الأزلي أن الناس سيختارون طرقاً مختلفة، فيسر لهم ما يختارون، وأقرهم عليه "، فعلمه تعالى لا يعني جبر الإنسان على فعل ما ، ونعطي مثالاً: فالأستاذ يعلم مقدماً أن التلميذ المهمل سيرسب في الامتحان، فهل يمكن للراسب أن يحتج على الأستاذ فيقول له : إن علمك برسوبي هو الذي رسبني؟ لا يقول بهذا أحد.

فعلم الله تعالى هو صفة كاشفة ليس لها تأثير كالقدرة فلا تعني هذه الصفة إجبار العبد على شيء مطلقاً. [٢٢]

ويقول الشيخ الغزنوي في كتابه أصول الدين: " القدر سر والقضاء ظهور السر، على اللوح، والحكم نزوله على العبد، فالحكم يقتضي التسليم، والقضاء يقتضي الرضا، والقدر يقتضي التفويض، والقدر في علم الله عز وجل لا في وجه اللوح، والقلم الاطلاع، وإذا اطلع اللوح عليه سمي قضاء وإذا وصل إلى العبد سمي حكما

[22] الدوري، قحطان عبد الرحمن، **العقيدة الإسلامية ومذاهبها**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، دار العلوم،١٤٢٧هـ،٢٠٠٧م،ط١، ص٣١٠.

والقدر مقدر في علمه الذي علم وصوله إلى العبد إن شاء، والقدر صفته والمقدور ملكه والقدر ليس بمحدود ولا معدود والمقدور محدود ومعدود كذلك القضاء والمقضي والحكم والمحكوم والقدر صفة ربوبيته من غير ابتداء تصويبا من الله عز وجل والقضاء إلزام ما صوبه والحكم تعليق ما ألزمه على العبد " .[٢٣]

والقدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك، نظراً، وفكراً، ووسوسة، فان الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه لا **[لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ]** [٢٤] فمن سأل لم فعل فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين، وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيى، وأضل وهدى، قال علي كرم الله وجهه ورضي عنه: " القدر سر الله فلا نكشفه والنزاع بين الناس في مسألة القدر مشهور. [٢٥]

فيجب الإيمان المطلق أن القضاء والقدر هو من اختصاص الله تعالى وحده لا غيره، فما قدره الله تعالى صار، ولهذا قال الحبيب " صلوات الله عليه وسلامه" عن القضاء والقدر ، ومتى يقدر على الإنسان وهي كذلك ظاهرة علمية، فقد دبت الروح في الجنين بنفس التوقيت الذي حدده النبي الكريم في هذا الحديث، فكيف لا وهو النبي الكريم، ومنذ بدأ وجود الروح ينزل ملكاً فيقدر ويقضي مات أمره الله تعالى أن يقره على هذا الجنين فيسير في رحلة هذه الحياة على وفق الخطة التي قدرها الله تعالى له.فقد ذكر البخاري في صحيحه فقال حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك: حدثنا

---

[23] الغزنزي، جمال الدين، **كتاب أصول الدين**، تحقيق عمر وفيق الداعوق، بيروت، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٨م،ط ١، ص١٨٨.

[24] الأنبياء:٢٣.

[25] الحنفي الدمشقي، ابن أبي العز، **شرح العقيدة الطحاوية**،بيروت، لبنان، دار الرسالة،١٤١٨هـ،١٩٩٧م،ط١١،ج١،ص٣٢٠.

شعبة: أنبأني سليمان الأعمش قال: سمعت زيد بن وهب، عن عبد الله قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الصادق المصدوق، قال: " إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً، ثم علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربعة: برزقه وأجله، وشقي أو سعيد، فوالله إن أحدكم – أو: الرجل – يعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراعين، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها "[٢٦]

وروى كذلك في صحيحه حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا حماد، عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس بن مالك رضي الله عنه،عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " وكَّل الله بالرحم ملكاً، فيقول: أي رب نطفة، أي رب علقة، أي رب مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقها، قال: أي رب، ذكر أم أنثى، أشقي أم سعيد، فما الرزق، فما الأجل، فيكتب كذلك في بطن أمه ".[٢٧]

[26] صحيح البخاري، كتاب القدر، رقم الحديث**١٢٢٦**.

[27] صحيح البخاري، كتاب القدر، رقم الحديث**٦٢٢٢**.

المبحث الثالث: بدايات ظهور إنكار القضاء القدر، ومدى ارتباطه بأفعال الإنسان، ورأي الفرق الإسلامية:

المطلب الأول: بداية ظهور مسألة القضاء والقدر وواقع الفرق الإسلامية المتعلقة بهذه القضية:

لقد أثيرت مسألة القضاء والقدر عند علماء المسلمين لما رؤوا أن أدلة القرآن الكريم والسنة المطهرة والمعقول متعارضة[٢٨] حيث مرة ذكرت بالاختيار ومرة بالجبار منها :

ما يدل على الإنسان مجبر على أفعاله:

أ- قوله تعالى: **[قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللهُ لَنَا]** [٢٩]

ب_ قوله تعالى:**[وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ]** {الصَّفات:٩٦}

ج – حدثني أبو الطاهر، أحمد بن عمرو بن سرح. أخبرنا ابن وهب. أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي الزبير المكي؛ أن عامر بن واثلة حدثه؛ أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول:الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من وعظ بغيره.. [٣٠]

ومن الآيات ما يدل على أن الإنسان مخير منها:

أ- قوله تعالى: **[كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ]** [٣١]

ب-قوله تعالى: **[فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ]** [٣٢]

---

[28] الدوري، **العقيدة الإسلامية ومذاهبها**، ص ٣١٠./ فالآيات والأحاديث ليست متعارضة ولكن هناك ترتيب إلهي وسرد خفي في بيان القضاء والقدر، فمن آمن بالله تعالى علم أن القضاء والقدر بيد الله تعالى، فالإنسان سائر في درب الحياة على وفق ما قدره الله تعالى له، و منحه حرية الاختيار بين الخير والشر، وله ما يختار، ولا يعني أنه خارج عن إرادة الله تعالى بل هو خاضع له تعالى، فليست ثمة تعارض، ولكن يمكن القول أنه ثمة تأويلات لهذه النصوص الربانية، بما يتناسب ومذاهب الناس كما سنشاهد لاحقاً.

[29] التوبة:٥١.

[30] صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي، في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله، وشقاوته وسعادته، رقم الحديث: ٢٦٤٥.

[31] المدَّثر:٣٨.

وغيرها من الآيات الكثيرة

وللقضاء شقان لكل منهما حدوده التي تميزه عن غيره بأمران:

الشق الأول: القضاء الكوني: وهو قضاء جبري، وهو ما اختاره الله تعالى لمخلوقاته خارج إطار التكليف، وخارج حدود الاختيار وهو لجميع المخلوقات دون استثناء ودون اختيار منهم، فيحصل لهم دون علم مسبق لأنه من الأمور الغيبية مرتبطة بشكل مباشر مع مشيئة الله تعالى.

الشق الثاني: القضاء المنهجي: وهو قضاء الاختيار، وهو الذي حكم الله به لعباده وهو الميزان التي توزن به الأعمال يوم القيامة، وهناك يكون التفاضل بين العباد بحسب الأعمال،[٣٣] وهنا تكمن الحرية للإنسان في اختيار ما يشاء دون القضاء الكوني فهو قائم على الأعمال وفعل الإنسان، ولهذا نطلق عليه الأفعال الاختيارية.

والله تعالى لا يحاسب الإنسان على عمل هو ليس له اختيار فيه؛ بل يحاسبه على عمل له اختيار مثل السرقة والقتل وغيرها من الأعمال التي يقترفها الإنسان بيديه واختياره.

وكذلك ينقسم القضاء الكوني إلى قسمان:

القسم الأول: قضاء لا يؤثر على الإنسان مثل الرياح وحركة النجوم وسير الكون.

والقسم الثاني: وقضاء يؤثر عليه بشكل مباشر مثل ولادة الابن من أب وأم من اختيارهما وغيرها من الأمثلة. .[٣٤]

وبهذا يمكن تقسيم أفعال العباد إلى قسمان:

---

[32] الكهف:٢٩.

[33] بخيت، ، **القول المبين في أهم قضايا علم أصول الدين**،ص٤٣٧.

[34] بخيت، ، **القول المبين في أهم قضايا علم أصول الدين**، ص٤٣٩.

١- **أفعال اضـــطرارية:** وهي التي لا قدرة للإنسان فيها ولا اختيار له فيها كحركة ارتعاش اليد والجهاز العصبي والهضمي. ولا ثواب ولا عقـــاب علـــى هـــذه الحركات.

٢- **أفعال اختيارية:** وهي التي تكون للإنسان قدرة واختيار على فعلها مثل السير والكلام وهي محل الخلاف بين الفرق الإسلامية. [٣٥]

[35] الدوري، **العقيدة الإسلامية ومذاهبها**، ص ٣١٢.

المبحث الرابع: الفرق الإسلامية بين الجبر والتوسط والاختيار:

منذ قديم الزمان دار الجدل بين المؤمنين والكافرين، وأهل التنجيم وخصومهم حول مسألة القضاء والقدر، وكل واحد يدلوا بدلوه في هذه المسألة وقد افترقت الناس إلى فرق بين مؤمن بالقضاء والقدر وبين مفوض ومؤول وفرقة تسمى الجبرية التي تجعل الإنسان مجبر على أفعاله.

المطلب الأول: مذاهب الفرق في مسألة القضاء والقدر:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: والناس الذين ضلوا في القدر على ثلاثة أصناف

الصنف الأول: قوم آمنوا بالأمر والنهى والوعد والوعيد وكذبوا بالقدر وزعموا أن من الحوادث مالا يخلقه الله كالمعتزلة ونحوهم.

والصنف الثاني: قوم آمنوا بالقضاء والقدر ووافقوا أهل السنة والجماعة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأنه خالق كل شئ وربه ومليكه لكن عارضوا هذا بالأمر والنهى وسموا هذا حقيقة وجعلوا ذلك معارضا للشريعة.

والصنف الثالث من الضالين فى القدر من خاصم الرب في جمعه بين القضاء والقدر، والأمر والنهي، كما يذكرون ذلك على لسان إبليس وهؤلاء خصماء الله وأعداؤه. [٣٦]

أ- مذهب الجبرية: وهم أتباع الجعد بن درهم وجهم بن صفوان الراسبي، وهؤلاء نفوا القدرة والاختيار عن الإنسان وقالوا: بأن الإنسان مجبر على فعله على جميع أفعاله، فهو كالريشة في مهب الريح، والله تعالى خلق فعل الإنسان بنوعيه الاختيارية والاضطرارية التي يخيل إلى بعضهم أنها اختيارية، ونسبتها إلى الإنسان على سبيل المجاز، كما تنسب إلى الجمادات والنباتات، ويترتب عليه بأن

[36] ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم، **مجمع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية،ج٢،ص٣٠٠-٣٠٣..

الثواب والعقاب والتكاليف الشرعية جبرية مستدلين على الآيات القرآنية التي تـــدل بظاهرها على الجبر دون الاختيار ولا معنى لإرسال الرسل. [٣٧]

واستدل الجبرية على قولهم: بأن دخول مقدور واحد تحت قدرتين محال، لأنـــه يلم إما أن يكون فعل العبد مقدوراً لله فقط، أو مقدوراً للعبد فقط، والثـــاني غيـــر مسلم به، لأن الدليل من النقل والعقل يقتضي بأن المؤثر في جميع الأشياء، ومنهـــا أفعال العباد هو لله تعالى فقط، فلا يكون للعبد تأثيراً أصلاً في شيء، وبالتالي يكون مضطراً إلى فعله. [٣٨]

ب- **<u>وأما المعتزلة:</u>** ترى المعتزلة أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله ، و إنما العباد هم الخالقون لها ، ولهم إرادة وقدرة مستقلة عن إرادة الله وقدرتـــه ، فأفعـــالهم لا فاعل لها ومحدث سواهم [٣٩]ومن قال : إن الله خالقها و محدثها فقد عظم خطؤه [٤٠] ويكمل كلامه فيقول : " وجملة الكلام إن الفعل ينقسم إلى: ما له صفة زائدة علـــى حدوثه وصفة جنسه، والى ما ليس له صفة زائدة على ذلك. ما لا صفة له زائـــدة على حدوثه وصفة جنسه، فهو كالحركة اليسيرة والكلام اليسير، وذلك إنما يقع من الساهي ولا مدح فيه. وما له صفة زائدة على حدوثه وصفة جنسه، فهو فعل العالم بما يفعله... فالقسمة الصحيحة في ذلك أن يقال: إن فعل العالم بما يفعله المميز بينه وبين غيره إذا لم يكن ملجأ لا يخلو من أمرين: إما أن يكون له فعله، أو لا. فـــإن

---

[37] بتصرف المرجع السابق، ص ٣١٢.

[38] أبو دقيقة، **<u>القول السديد في علم التوحيد</u>**، تحقيق عوض جاد حجازي،الأزهر الشريف،ج٢،ص١١١.

[39] **القاضي**، عبد الجبار بن أحمد، **<u>شرح الأصول الخمسة</u>**، تحقيق عبد الكريم عثمان، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٣٨٤ هـــ ،١٩٦٥ م، ط ١،ص ٣٣٦

[40] القاضي، عبد الجبار بن أحمد، **<u>المغني في أبواب التوحيد والعدل</u>**، القاهرة، نشر المؤسسة المصرية للتأليف، ٣/٨.

كان له فعله فهو الحسن، وهو ما لفاعله أن يفعله ولا يستحق عليه ذماً. وإن لم يكن له فعله فهو القبيح "[41]

وقسم المعتزلة أفعال العباد إلى قسمين اضطرارية واختيارية وذكرناهما سابقاً.

ويؤكد أبو دقيقة فيقول " واختلف علماء الكلام في الفعل الاختياري هل هو واقع بقدرة الله تعالى لا غير، أو واقع بقدرة العبد لا غير، أو بمجموع القدرتين، على أن تتعلقا بأصل الفعل أو بهما على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد بوصفه.

وإن فعل العبد الاختياري واقع بقدرة العبد وحدها، على سبيل الاستقلال، وهذه القدرة أوجدها الله تعالى باختياره على رأي المعتزلة وبالإيجاب على رأي الحكماء. [42]

ويقول القاضي في كتابه المغني: " اتّفق أهل العدل على أنّ أفعال العباد من تصرفّهم و قيامهم و قعودهم حادثة من جهتهم، و أنّ الله عزّ وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها و لا محدث سواهم " [43]

ومن الأدلة النقلية:

قوله تعالى: **[مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ]** [44]

وقوله: **[وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ]** [45]

وقوله تعالى: **[وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا]** [46] وغيرها من الآيات الكثيرة

---

[41] **القاضي**، عبد الجبار بن أحمد، **شرح الأصول الخمسة**، ص ٣٢٦

[42] أبو دقيقة، **القول السديد في علم التوحيد**، ،ج٢،ص١١١-١١٢.

[43] **القاضي**، عبد الجبار بن أحمد، **شرح الأصول الخمسة**، ص ٣٢٣./ وراجع **مقالات الإسلاميين**،ج١،ص٣١٢.

[44] فصّلت:٤٦

[45] البقرة:٢١٥

ومن أدلتهم العقلية على ذلك:

١- إنه لو لم يكن العبد موجدًا أفعال نفسه لبطل المدح و الذم على ما ليس بفعل لـــه ، ولا واقع بقدرته واختياره .

٢- إن كثيرًا من أفعال العباد قبيحة كالظلم و الشرك والفسق و نحو ذلك ، والقبـــيح لا يخلقه الحكيم لعلمه بقبحه ، فلزم أن تكون مخلوقة للعبيد .

٣- إن الله تعالى لو كان موجدًا لأفعال العباد لكان فاعلا لها ، لأن معناها واحـــد ، ولو كان فاعلا لها لكان متصفًا بها ، لأنه لا معنى للكافر الظالم مـــثلا إلا الكفـــر والظلم ، وحينئذ يلزم أن يكون الباري تعالى و تقدس كافرًا ، ظالمًا ، آكلا ، شاربًا ، قائمًا ، قاعدًا ، إلى غير ذلك من الفواحش. [٤٧]

ونكتفي برد الإمام الغزالي فيقول في كتابه الاعتقاد: " وذهبت المعتزلة إلى إنكـــار تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد مـــن الحيوانـــات والملائكـــة والجـــن والإنـــس والشياطين ، وزعمت أن جميع ما يصدر منها من خلق العباد ، واختـــراعهم ، لا قدرة لله تعالى عليها بنفي ولا إيجاب ، فلزمتها شناعتان عظيمتان : إحداهما إنكار ما أطبق عليه السلف " رضي الله عنهم " من أنه لا خـــالق إلا الله ، ولا مختـــرع سواه ، والثانية : نسبة الإختراع والخلق إلى قدرة من لا يعلم ما خلقه من الحركات ، فإن الحركات التي تصدر من الإنسان وسائر الحيوان ، لو ســـئل عـــن عـــددها وتفاصيلها ومقاديرها لم يكن عنده خبر عنها " [٤٨]

---

[46] الحديد:٢٧

[47] التفتازاني،ســـعد الـــدين، **شـــرح لمقاصـــد**، عبـــد الـــرحمن عميـــرة، بيـــروت، لبنـــان، عـــالم الكتب،١٤٠٩هـــ،١٩٨٩م،ج٤،ط١،ص ٢٤٩./ والردود موجودة في حاشية الباجوري، والإيجي المواقف، وشـــرح المقاصدج٤.

[48] الغزالي، محمد بن محمد ، **الاقتصاد في الاعتقاد**، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣، ط١،ص٥٧.

ج-مذهب أهل السنة والجماعة: بأن كل شيء بقضاء الله وقدره وأن الله تعالى خالق أفعال العباد قال تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر وقال تعالى وخلق كل شيء فقدره تقديرا وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه ولا يرضاه ولا يحبه فيشاؤه كونا ولا يرضاه دينا. [٤٩]

وهم أهل الإيمان الذين يؤمنون بالقضاء والقدر والأمر والنهى ويفعلون المأمور ويتركون المحظور ويصبرون على المقدور كما قال تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين فالتقوى تتناول فعل المأمور وترك المحظور والصبر يتضمن الصبر على المقدور وهؤلاء إذا أصابتهم مصيبة فى الأرض أو فى أنفسهم علموا أن ذلك فى كتاب وأن ما أصابهم لم يكن ليخطئهم وما أخطأهم لم يكن ليصيبهم فسلموا الأمر لله وصبروا على ما ابتلاهم [٥٠].

فيقول الغزالي: وأما مذهب أهل السنة والجماعة فتوسطوا بينهم ،فلم ينفوا الاختيار عن أنفسهم بالكلية،ولم ينفوا القضاء والقدر عن الله تعالى بالكلية، بل قالوا: أفعال العباد من الله من وجه ومن العبد من وجه. وللعبد اختيار في إيجاد أفعاله. [٥١].

١-مذهب الأشاعرة:

فقالت الأشاعرة: إن فعل العبد الاختياري مخلوق لله تعالى ، وليس لقدرة العبد تأثير فيه، ولا تعلق به من حيث الإيجاد. [٥٢]

" يقول الجو يني: " اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين ولا خالق سواه ولا مخترع إلا هو. فهذا مذهب أهل الحق ، فالحوادث حدثت كلها بأمر الله وقدرته ولا فرق بين ما تعلقت به قدرة العبد

---

[49] ابن أبي العز، **شرح العقيدة الطحاوية**، ج١،ص ٣٢٠.

[50] ابن تيمية، ، **مجمع الفتاوى**، ،ج٢،ص٣٠٣..

[51] الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد، **الأربعين في أصول الدين**، بيروت، لبنان، دار الجيل، ١٩٨٨م،ص١١.

[52] أبو دقيقة، **القول السديد في علم التوحيد**، ،ج٢،ص١١٢.

وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه. إذ أن كل مقدور لقادر فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشئه "[٥٣]

أولاً:- الأدلة العقلية:

أولاً: أن فعل العبد ممكن وكل ممكن وكل ممكن مقدور لله تعالى ينتج أن فعل العبد مقدور لله تعالى، وكل ما كان مقدوراً لله تعالى لا يكون مقدوراً للعبد، وبالتالي فعل العبد ليس مقدوراً له. [٥٤]

ثانياً: أن فعل العبد ممكن في نفسه، وكل ممكن مقدور لله تعالى ، لأن قدرته عامة شاملة ولا شيء مما هو مقدور لله بواقع بقدرة العبد، لامتناع اجتماع قدرتين مؤثرتين على مقدور واحد. [٥٥]

ب- مذهب الحنابلة:

ويوضح شيخ الإسلام " ابن تيمية " **مذهب الحنابلة** فيقول: القول بأن الناس مجبورون على أفعالهم وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك وذم من يطلقه وإن قصد به الرد على القدرية الذين لا يقرون بأن الله خالق أفعال العباد ولا بأنه شاء الكائنات وقالوا هذا رد بدعة ببدعة وقابل الفاسد بالفاسد والباطل بالباطل " . [٥٦]ويقول في موضع آخر: " وكذلك مصير العباد و منقلبهم بعد فراق هذه الدار فبعث الله سبحانه و تعالى رسله و أنزل كتبه مبشرين و منذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل و حكمته فى ذلك تضارع حكمته فى جميع خلق الأسباب و المسببات وما ذاك إلا أن علمه الأزلي و مشيئته النافذة و قدرته القاهرة

---

[53] الجويني، عبد الملك، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، علق عليه زكريا عمرات، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية،١٤١٦هـ،١٩٩٥م، ط١، ص٧٩.

[54] أبو دقيقة، **القول السديد في علم التوحيد**، ،ج٢،ص١١٤.

[55] التفتازاني،سعد الدين، **شرح لمقاصد**، ج٤،ط١،ص ٢٤٩-٢٧٠.

[56] ابن تيمية، ، **مجمع الفتاوى**، ،ج٣،ص٣٢٢.

إقتضت ما إقتضته و اوجبت ما أوجبته من مصير أقوام إلى الجنة بأعمال موجبة لذلك منهم و خلق أعمالهم و ساقهم بتلك الأعمال إلى رضوانه و كذلك أهل النار كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه و سلم لما قيل له ألاندع العمل و نتكل على الكتاب فقال لا إعملوا فكل ميسر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة و أما من كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل أهل الشقارة فبين صلى الله عليه و سلم أن السعيد قد ييسر للعمل الذي يسوقه الله تعالى به إلى السعادة و كذلك الشقى و تيسيره له هو نفس إلهامه ذلك العمل و تهيئة أسبابه و هذا هو تفسير خلق أفعال العباد فنفس خلق ذلك العمل هو السبب المفضي إلى السعادة أو الشقاوة و لو شاء لفعله بلا عمل بل هو فاعله فإنه ينشيء للجنة خلقا لما يبقى فيها من الفضل يبقى أن يقال فالحكمة الكلية التى إقتضت ما إقتضته من الأسباب الأول و حقائق ما الأمر صائر إليه فى العواقب و التخصيصات و التمييزات الواقعة فى الأشخاص و الاعيان إلى غير ذلك من كليات القدر التى لاتختص بمسألة خلق أفعال العباد و ليس هذا الإستفتاء معقودا لها و تفسير جمل ذلك لا يليق بهذا الموضع فضلا عن بعض تفصيله ويكفى العاقل أن يعلم أن الله عز وجل عليم حكيم رحيم بهرت الألباب حكمته و وسعت كل شيء رحمته و أحاط بكل شيء علمه و أحصاه لوحه و قلمه و أن لله تعالى فى قدره سرا مصونا و علما مخزونا إحترز به دون جميع خلقه و إستأثر به على جميع بريته "[٥٧] ويقول في موضع آخر: " أفعال العباد مخلوقة بإتفاق سلف الأمة و أئمتها كما نص على ذلك سائر أئمة الإسلام الإمام أحمد و من قبله و بعده حتى قال بعضهم من قال أن أفعال العباد غير مخلوقة فهو بمنزلة من قال أن السماء و الأرض غير مخلوقة "[٥٨]

[57] ابن تيمية، ، **مجمع الفتاوى**، ،ج٨،ص٣٩٨-٣٩٩.
[58] ابن تيمية، ، **مجمع الفتاوى**، ،ج٨،ص٤٠٦.

وأفعال العبد إنما تنشأ بقضاء الله وقدرته وسلطانه عليها يقـــول التفتـــازاني: " وقد اشتهر عند أكثر الملل أن الحوادث بقضاء الله وقدره، وهذا يتناول أفعال العباد، وأمره ظاهر عند أهل الحق لما تبين أنه الخالق لهـــا نفـــسها، أو الخـــالق للقـــدرة والداعية الموجبتين لها، فمعنى القضاء والقدر الخلق والتقدير كما في قوله تعالى : **[فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ]** [٥٩] ولا يستقيم هذا عند القدرية، وقد يكون بمعنى الإيجـــاب والإلزام في قوله تعالى:**[وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ]** [٦٠]

[59] فصِّلت:١٢

[60] الإسراء:٢٣./ التفتازاني، **شرح المقاصد**،ج٤،ص٢٦٦.

الخاتمة:

يعد **القضاء** هو إرادة الله الأزلية المتعلقة بالأشياء على وفق ما توجد عليه في وجودها الحادث، **والقدر**: وقوع الشيء المقدر في زمانه وحينه الذي قدره الله تعالى مثل قضى الله تعالى منذ الأزل قبل خلق السموات والأرض لمحمد " صلى الله عليه وسلم " أن يلد في عام الفيل، فوقع القدر بمولده " عليه السلام " عام الفيل في الوقت واليوم والساعة المقدرة في قضاء الله الذي قضاه منذ الأزل. فالقضاء علم الله الأزلي " في عالم الغيب "، والقدر هو وقوعه " في عالم الواقع "، وتكمن علاقة القضاء والقدر في أفعال العباد، بأن الجبرية نفت إرادة الإنسان واختياره لأفعاله فهو كالريشة في الهواء وبالتالي لا يجوز على الله تعالى محاسبة الناس لأنه يكون ظلم من الله بأن أجبرهم على عمل شيء وهم لا يملكون الإرادة والعزيمة على فعل الشيء ويحاسبهم على أمر فرض عليهم بالإجبار فهو مناف للفطرة البشرية، وأما من قال بأن أفعال العباد من خلق أنفسهم فقد وضع لنفسه تشريع ما لم ينزل الله به من سلطان ومعارض لنصوص الآيات والسنة وبالتالي يكون الإنسان مكلف قبل الرسل وعليه فإن الله تعالى يحاسبهم على عدم عبادتهم له سبحانه وهو معارض لقوله تعالى **[وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا]** وهو مناف للفطرة الإسلامية السليمة فجاء أهل السنة وتوسطوا بين الفريقين فيقول الغزالي " رحمه الله " : وأما مذهب أهل السنة والجماعة فتوسطوا بينهم ،فلم ينفوا الاختيار عن أنفسهم بالكلية،ولم ينفوا القضاء والقدر عن الله تعالى بالكلية، بل قالوا: أفعال العباد من الله من وجه ومن العبد من وجه. وللعبد اختيار في إيجاد أفعاله، وهو موافق لقوله تعالى **[وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ العَالَمِينَ]** من جانب، ومن جانب آخر قوله تعالى **[إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا]** وهو المذهب الحق.فهذه دراسة تمهيدية بيسطة عن القضاء والقدر وسيتم إصدار كتاب تبسط مسألة القضاء والقدر حتى يفهمها العامي وغيره وتكون منارة لأهل العلم قريباً إن شاء الله .

[وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ]

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

السنة المطهرة.

[1] – الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، تحقيق محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون،١٤١٥هـ،١٩٩٥م، ط جديدة.

٢– الماتريدي، أبو منصور، **التوحيد**، تحقيق فتح الله خليف، الإسكندرية، مصر، دار الجامعات المصرية، ط بدون، النشر بدون.

[3]– بخيت، محمد حسن مهدي، **القول المبين في أهم قضايا علم أصول الدين**،الأزهر،١٤٢١هـ،٢٠٠٠م،،ط١.

٤– التل، أحمد إسماعيل، بحث " مصطلحات في العقيدة الإسلامية، الشبكة الإستراتيجية، أبحاث إسلامية. " الإنتر نت "

[5]– حبنك الميداني، **العقيدة الإسلامية وأسسها**، دمشق، سورية، دار القلم،١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م،ط١٢.

[6] الجزائري، أبي بكر، **عقيدة المؤمن**، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م، ط١.

[7]– الدوري، قحطان عبد الرحمن، **العقيدة الإسلامية ومذاهبها**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، دار العلوم،١٤٢٧هـ،٢٠٠٧م،ط١، ص٣١٠.

٨– الغزنزي، جمال الدين، **كتاب أصول الدين**، تحقيق عمر وفيق الداعوق، بيروت، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٨م،ط ١، ص١٨٨.

[9]– الحنفي الدمشقي، ابن أبي العز، **شرح العقيدة الطحاوية**،بيروت، لبنان، دار الرسالة،١٤١٨هـ،١٩٩٧م،ط١١،ج١،ص٣٢٠.

[10]– ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم، **مجمع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية،ج٢،

[11]– أبو دقيقة، **القول السديد في علم التوحيد**، تحقيق عوض جاد حجازي،الأزهر الشريف،ج٢.

١٢-**القاضي**، عبد الجبار بن أحمد، **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق عبد الكريم عثمان، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٣٨٤ هـ ،١٩٦٥ م، ط ١.
١٣- القاضي، عبد الجبار بن أحمد، **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، القاهرة، نشر المؤسسة المصرية للتأليف.

14- التفتازاني،سعد الدين، **شرح لمقاصد**، عبد الرحمن عميرة، بيروت، لبنان، عالم الكتب،١٤٠٩هـ،١٩٨٩م،ج٤،ط١.

١٥-الغزالي، محمد بن محمد ، **الاقتصاد في الاعتقاد**، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣، ط١.

١٦- الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد، **الأربعين في أصول الدين**، بيروت، لبنان، دار الجيل، ١٩٨٨م.

١٧- الجويني، عبد الملك، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، علق عليه زكريا عمرات، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية،١٤١٦هـ،١٩٩٥م، ط١.

فهرسة الموضوعات:

العنوان.....١
المقدمة.....٢
المبحث الأول **القضاء والقدر فينظر أهل اللغة والشرع**.....٣-٧
المبحث الثاني: **القضاء والقدر أصل من أصول الدين**.....٧-١٠
المبحث الثالث **بدايات ظهور إنكار القدر ورأي الفرق الإسلامية:**.....١٠-١٢
المبحث الرابع **الفرق الإسلامية بين الجبر والتوسط والاختيار:**.....١٢-١٨
الخاتمة.....١٩
المصادر المراجع.....٢٠-٢١
فهرسة الموضوعات.....٢٢.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحمد إسماعيل إبراهيم التل

٢٠٠٨م